أ.بـاديس بوشحمـة
(جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة)

المـــــلخص

يعتبر ظهور علم الاجتماع السياسي حديثا نسبياً، إلا أن أدبياته ظلت مرتبطة بكل من مقولتي الاجتماعي والسياسي مما جعل من جذوره الفلسفية والفكرية تمتد حتى البدايات الأولى لوجود الاجتماع البشري، حينما أصبح الإنسان يعي وجوده السياسي.

فالإنسان حيوان سياسي بطبعه كما يقول «أرسطو". من هذه المقولة الأساسية جاءت هذه الورقة لتتبع للمسارات التاريخية والفلسفية لعلم الاجتماع السياسي انطلاقا من إرث معرفي أسس له أعلام كبار، فكان الوقوف عند محطات تاريخية وفلسفية هامة في الفكر السوسيولوجي ساهم فيها كل من أرسطو(السياسة) ابن خلدون (المقدمة) مكيافيللي (الأمير) وغيرهم في إرساء الدعائم الأساسية الأولى التي مهدت لظهور علم الاجتماع السياسي.

***Abstract* :**

L'émergence de la sociologie politique est relativement récente, bien que son abécédaire ait resté lié au champ social et politique. Ses origines philosophiques et cognitifs remontent jusqu'au premiers pas de la sociologie humaine, quand l'homme prit, enfin, conscience de son existence politique.

«L'homme est naturellement un animal politique» disait Aristote d'où les prémices de cette intervention, sur la trace du parcours historique et philosophique de la sociologie politique, à partir d'un héritage de savoir dont des éminents savants en étaient les précurseurs. Il était donc nécessaire de faire une escale dans de grandes époques historiques et philosophiques

Aristote (La politique) Ibn Khaldun (AlMukadima) Machiavel (Le prince), furent parmi les initiateurs des toutes premières assises qui donnèrent le jour à la sociologie politique.

المنارة للاستشارات

مقدمة

لم يفك الارتباط بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة السياسية إلا بعد وقت طويل من التلازم بدعوى صعوبة الفصل بين ما هو اجتماعي وبين ما هو سياسي ، وهذا ما يفسر في الأساس تأخر ظهور علم الاجتماع السياسي كعلم مستقل بذاته حتى بداية القرن العشرين ؛ فالوعي الاجتماعي هو وعي سياسي بالضرورة على اعتبار أن سوسيولوجيا التجمع البشري ترتبط دائما بمفاهيم سياسية من قبيل، السلطة، الحاكم والمحكوم؛ من هذا المنطلق كان الاهتمام بالظاهرة السياسة قائما في تاريخ الإنسانية منذ القدم .

بين علم السياسة و علم الاجتماع السياسي:

"لا يخلوا مجتمع من السياسية" هذه المقولة المنطلق تجسد حقيقة مفادها، أن السياسة محايثة للمجتمع؛ فالسياسة هي سياسة أُناس يعيشُون في المجتمع حاكّمين أو محكّومين مُدافعين عن الواقع أو مُعارضين له.. وحتى في التعريف العلمي للمجتمع من حيث ظهوره أو تطوره فإنه يربط بين نُشوء المجتمعات بالمفهوم السوسيولوجي وبين وجود السياسة أو السلطة السياسية (إبراش، إ. 1998ص 19) فالسياسة شيءُ لابُد منه ، فلا يخلو مجال من مجالات الاجتماع البشري من السياسة، لأن الناس لا ينتظمون في الاجتماع المدني ويخضعون للقوانين إلا بوجود وازع يزعُ بعضهم البعض، وقد سبق وأن أكد ذلك "أرسطو" بقوله :" الإنسان حيوان سياسي بطبعه " (دوفرجيه ,م.1991 ص131) فالسياسة نشاط اجتماعي، إذ أن الحدث السياسي إنما هو حدث اجتماعي بالأساس (كوت،ج ب ، موني،ج ب.1985 ص19) فكل ما تعلق بحياة المجموعات الاجتماعية المكونة "للمدنية" وكل ما من شأنه تحديد

المنارة للاستشارات

الهدف المعين لهذه المجموعات فهو سياسي ؛ وعليه يُمكن إبداء الملاحظتين التاليتين: (شوميليه،ج.2006 ص06)

- لا يستطيع علم الاجتماع دراسة المجموعات الاجتماعية ولا السلوكيات التي تمارسها تلك المجموعات ولا القرارات التي تتخذها بمعزل عن سلوكها السياسي.

-كل منهجية لطرح القضايا أو اختبار الفرضيات وكل بحث أو اكتشاف يتعلق بعلوم المجتمع ينطوي على مضامين و قضايا سياسية.

فسرعان ما أدرك علماء الاجتماع المعاصرين أن الظاهرة السياسية هي بالأساس ظاهرة اجتماعية؛ بل يصعب الفصل بينهما إلا لاعتبارات إجرائية بحثية ؛ فالتعُرف على علم الاجتماع السياسي لا ينفصل على التعرف على علم الاجتماع العام لأن السياسة لا تشكل نطاقا منفصلًا عن المجتمع (دوفرجيه،م.1991ص18)

فالحياة السياسية جانبًا من الحياة الاجتماعية ونظام عمل، إن نظاما سياسيًا هو بكل بساطة نظام عمل سياسي ويكون العمل الاجتماعي سياسيًا عندما يحاولُ الضبط أو التأثير على القرارات الخاصة بالشؤون العامة، ويتغير مضمُون هذه القرارات حسب الأُطر الثقافية والوحدات الاجتماعية التي يتمُ فيها التعبير عن هذه القرارات، ولكن السيُرورّات المؤدية إلى هذه القرارات تقع دائما في إطار التنافس بين الأفراد والجماعات؛ فكُل الوحدات الاجتماعية المعنية بهذا التنافس لها من جراء ذلك طابع سياسي (بالا نديه،ج.2007 .ص18)

ولكنه يبدو من الصعب على المختصّين تعريف السياسة ؛ فبقدر السلطة الظاهرة على هذا المصطلح وكثرة تدّاوله بين الناس العادييّن وبين رجال السياسة، فإن التعريف العلمي لهذا المصطلح لا يقف مع هذا التعّميم لاستعمال مصطلح السياسة؛ فالبناء الاجتماعي المُعقد وتداخل ما هو سياسي مع ما هو اقتصادي أو ديني أو

المنارة للاستشارات

إيديولوجي يجعل عملية التّمييز أو الفصل بين هذه الأنساق أو الأجزاء أمرًا صعبًا (فروند،ج. دون سنة .ص145) فالمجتمع بطبيعته سياسي؛ فالإنسان والمجتمع و السياسة ظواهر متلازمة فلا المجتمع سابق على السياسة و لا السياسة لاحقة على قيّام المجتمع (بدوي، م.2000 .ص21)

فحتى برجوعنا إلى كلمة سياسة كما توردها القواميس المتخصصة سنجد تعددا خصبًا في التعريفات، فمعجّم (روبير) يعرفها بأنها :" فن إدارة المجتمعات الإنسانية "

وفي "الانسيكلوبيديا " الكبيرة تعني اصطلاحا "فن حكم الدولة" أو "علم حكم الدول" أو "دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات و التي تحدد علاقاتها بالمواطنين و بالدول الأخرى " (بن عبد أسعيد،م.2004 .ص09)

أما في قاموس العلوم الاجتماعية فقد عُرفت بأنها: " تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني التي يتجلى فيها الصّراع بين الخير العام من جهة و مصالح الجماعات من جهة أخرى، و يظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراره" (إبراش،إ.1998 .ص35)

وحتى أوائل الربع الثالث من القرن العشرين، كان المفكّرون السياسيون لا يزالون يدرسُون ظاهرة السلطة والسياسة باعتبارهما مسألتين معزولتين عن المجتمع ؛ فكانوا ينظرون إلى النظام السياسي باعتباره نظامًا مستقلاً بذاته وغير مرتبط بالظواهر الاجتماعية الأخرى ، ولكن تبيّن بعد ذلك صعوبة تحلّيل و تفسّير النظام السياسي للدولة بعيدا عن أنظمتها الاجتماعية و الاقتصادية أو إهمال درجة تقدُمّها، أو طبيعة العقائد السائدة فيها، بالإضافة إلى تقاليد وثقافة شعبها ذلك أن المجتمع ككل يمارس ضغطًا على النظام السياسي (السويدي،م. 1998 .ص19)

المنارة للاستشارات

ومع ذلك أصّر علماء السياسة لفترة طويلة على أن موضوع علمّهم هو الدراسة النظامية الدستّورية للمؤسّسات الحكومية أو المؤسّسات السياسية للدولة بشكل عام؛ فانحصرت دراستهم في الأبنية الرسمية أو الشكّلية للمؤسسات التشريعية والتنفيذية و القضائية من حيث مكونّاتها الداخلية وأُطرها القانونية، هذا فضلاً عن تحليل العوامل المؤثرة في تشكيلها ، و تنظيمها البيروقراطي و مستويات القوة التي تمتلكها (زايد،أ.2007 .ص12)

يقول "محمد طه بدوي" في كتابه : (المنهج في علم السياسة) "لما كانت الدولة في صورتها الراهنة (دولة السلطة المنظمة تنظيما قويًا) تبدو أمثل صّور التنظيم السياسي للمجتمعات وأكثرها تحقيقا لتكامُلها، فإنها جديرة بأن تكون مركز اهتمام علم السياسة ؛ من هنا كانت العناية بالنظرية السياسية و حتى نهاية القرن التاسع عشر تؤكد على اعتبار أن الدولة هي الإطار العام لتلك النظرية "(بدوي،م.2000 .ص23) و هكذا حصّر علم السياسة نفسه في إطار هذه النظرية النظامية أو المؤسسّاتية التي تعتبر أن الدولة من حيث نشأتها و مؤسساتها و الوظائف التي تؤديها هي محور البحث في علم السياسة، وأعتقد علماء السياسة أن هذه الصياغة توفر لعلمّهم استقلالا عن الدراسات التاريخية و الدراسات الاجتماعية حيث كان شغلُهم الشاغل هو التمّييز بين ما هو سياسي وبين ما هو اجتماعي. (زايد،أ.2007 .ص15)

ورغم ذلك فهم يعتّرفون بأن المسائل السياسية تستغرق جانبًا من المشكلات التي يعالجها العلم، وهي في الوقت ذاته أنشطة سياسية بالتأكيد، فهم يرون أنه من الضروري أن يعمقوا نظرتهم أكثر من ذلك حتى تكتسب الشمول الكافي لإدراك موضوعات هذا العلم إدراكا كليًا، أي أنهم يطالبون بتناول هذه المسائل على

المنارة للاستشارات

مستوى العُمق، ولعل المقصود بذلك هو بالطبع وضع المسائل السياسية داخل الإطار المتكامل للحياة الاجتماعية ككُل أي أن تتحول دراسة السياسة من مجرد تناول شكلي لهذا النظام في ذاته إلى دراسة السياسية في السّياق الاجتماعي (محمد على، م. دون سنة. ص19) فرغم أن نطاق البحث قد تطور إلى الاهتمام بموضوعات أخرى ، مثل الدراسة المقارنة للنُظم السياسية ودراسة العلاقات الدولية والفلسفة السياسية، إلا أن هذا التطور لم يُخرج العلم من تركيزه على الجوانب الصّورية والشكلّية في تحليله للنُظم السياسية، فقد كانت الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع ظروف مهمّلة في التحليل، كما عجز هذا الاتجاه عن فهم ديناميات السلوك السياسي وتجاهل كثيرًا من القضايا السياسية التي أفرزها التطور الاقتصادي و الاجتماعي ،كما أنه فشل في تحقيق هدفه الرئيسي وهو الفصل بين ما هو اجتماعي وبين ما هو سياسي . (زايد،أ.2007 .ص17)

فبعد عقُود من جهود عُلماء السياسة المتواصلة لبلورة مجالهم المعرفي و النظري الذي يمّكنهم من فهّم و دراسة الظواهر السياسية، وصل هؤلاء إلى ما يشبُه الأزمة التي تعززت بسبب التطورات المتلاحقة في الحقل السياسي وعدم قدرة النظريات الجاهزة ومناهجها على تمثيل نماذج المتغيرات السياسية؛ فالأزمة الحقيقية تكمُن في تزايد القناعة لدى علماء السياسية بصعوبة فهم الظواهر السياسية دون الرجُوع إلى البُنى الاجتماعية التي تتفاعل معها فكان لزامًا عليهم العودة مجددًا إلى المجتمع والبحث عن أولويات (السياسي) في (الاجتماعي) و دراسة الظواهر السياسية ضمن أبعادها الاجتماعية . فكان بذلك علم الاجتماع السياسي هو الإجابة العلمية على هذه الأزمة التي أُثيرت في مجال علم السياسة (إبراش،إ.1998 .ص14)

المنارة للاستشارات

من " السياسة " إلي " المقدمة "

من الصعب تحديد آراء مؤسّسين لعلم من العلوم، خاصة وأن المعرفة الإنسانية متشابكة ومتداخلة، ومع ذلك فإن هناك شخصيات بارزة تركت بصمات قوية وكان لها تأثير ودور واضح في نُشوء فرع من فُروع المعرفة ونُموه (الجوهري، ع. دون سنة .ص09) حيث يُعتبر كل من" أفلاطون" "أرسطو " من الروّاد الأوائل لهذا الفرع ؛ فحتى وإن أختلف كل منهُما عن الآخر في اتجاهه الفكري ؛ فهما يمثلان من حيث المفهوم العام لعلم الاجتماع السياسي الترعتيّن الرئيسيتين في العمل السياسي والمذاهب السياسية على حّد السواء ؛ ففكرة "أفلاطون" معياريّة صّرفة في حين أن فكرة "أرسطو" تقوم على الملاحظة والمقارنة (فضل الله.م،2008 .ص224) فيعتبر هو أول من عالج المجتمع السياسي بطريقة علمية معتمدًا في ذلك على ملاحظة الوقائع وتحليّلها بعُمق، ثم استخلاص أحكام وقيم واقعية منها، فقد جمع أكبر قدر ممكن من الوثائق المتيسرة عن دساتير الدويلات الإغريقية القائمة في عهده، وبناءًا عليها أقام تحّليلاته حول كيفية عمل هذه الحكومات المختلفة فتوصّل إلى وضع تصّنيفه المعروف لأنواع الأنظمة السياسية حيث يقسّمها إلى: (عبد الله محمد,ع.2001 .ص42)

1- النظام الملكي: أين يمارس السلّطة فيه شخص واحد.

2- النظام الأوليغارشي: حيث تتركز السلطة فيه بين أيدي قلة من الأفراد.

3- النظام الديمقراطي: حيث يساهم جميع المواطنين بممارسة السلطة.

كما أضاف تصنيفًا آخر لأشكال الحكومات الصّالحة والحكومات الفاسدة في تحليل هو غاية في الدقة والإحكام للواقع الذي عاشُه والذي تكلم فيه عن نشأة الدولة والسلطة السياسية من حيث أهدافها، وأشكال الحكومات والنظم السياسية

المنارة للاستشارات

وأسباب زوالها. وقد كانت آراءُه ونظرياتُه على درجة عالية من الدقة والعُمق بحيث يُعد "أرسطو" المؤسس الحقيقي لعلم السياسة، حيث لازالت الكثير من آرائه مأخُوذا بها حتى اليوم (أرسطو.ط، دون سنة ص11) فتحّليلُه للسياسة ونُظم الحكم وأفضل أنواع ونماذج الحكومات والسلطة والشرعية، ونُظم دولة المدينة كنماذج تحلّيلية وسياسية لا تزال تمّد المفكّرين والعّلماء في كافة العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع السياسي بالكثير من الآراء والتحلّيلات الواقعية (الأسود، ص.1993.ص17) .. والتي برزت في كتابه الشهير "السياسة" الذي لم ينطوي فقط على مجرد أحكام تقييميه فحسب بل عمل على الجمع فيه بين الفلسفة السياسية وعلى علم الاجتماع السياسي الذي كانا اهتمامه به نابعا من دراسته للظروف الدائمة التي تجعل نظامًا سياسيًا معينًا يتمتع بالاستقرار والتماسك. .(الشريفي،ص.2010 .ص16) لذلك يعتبر كتاب "السياسة" أول مؤلف علمي سياسي بل يذهب البعض إلى وصّفه بأعظم مؤلف سياسي عرفتّه الإنسانية حتى الآن ، ومن هؤلاء "زيللر" (Zeller) مؤّرخ الفكر اليوناني الذي يقول : أنّ "سياسات " "أرسطو" هي أغنى كتر جاءنا من الثقافة القديمة وهو أعظم مسّاهمة حصلّنا عليها في حقّل علم السياسة (دبلة،ع.2004 .ص29)

فسياسات "أرسطو" تبدأ من الأسرة كخلية اجتماعية التي نتجت عنها القرية أو كما يسمّيها "المستعّمرة الطبيعية للأسرة" من اجتماع عدّة قرى تتكون المدينة السياسية أو الدولة ولذلك تكون(الدولة) شيئًا طبيعيًا وهي أكمل الوحدات الاجتماعية وأتّمها وأوضحها هدفًا، تكفي نفسها بنفسها وتضمن للأفراد أكمل وسائل العيش وأيسر السبل للحصول على حياة سعيدة ؛ فالسياسة في رأيه كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيّرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار، والتنظيم ، والاكتفاء الذاتي .(عبد الله محمد،ع.2001 .ص22)

المنارة للاستشارات

فوظّيفة الدولة لا تكون مقصورة على توفير الحاجات الضرورية للأفراد فقط ، وإنما غايّتها توفير أسباب السعادة لهم، وهذه الأسباب منها ما هو مادي ومنها ما هو أدبي، والأسباب الأدبية في نظره لا تقل عن الضروريات المادية ؛ وذلك لأنها تتعلق بأكمل جزء في الإنسان وهو عقلّه ولذلك يجب على الدولة أن تعتني بنظم التربية والتعليم والثقافة العامة، بجانب ما توفره لأفرادها من أسباب الاستقرار والأمن (محمد على،م. دون سنة .ص19) وحكّام الدولة يحكّمون دائمًا وفقا لدستور يحدّد شكل الحكومة وما يتعلق بشؤّون الحكم ، فالدستور لا يحدّد الحياة السياسية في الدولة فحسب وإنما يصل أيضًا بالأفراد إلى تحديد أخّلاقهم ووضع معايّير لها؛ فالفضيلة تحت ظل دستور ملكي غير تلك التي تسود تحت دستور يقوم على حُكم الأغلبية أو الأقلية.

والحكومات الفاضلة في نظر "أرسطو" على ثلاثة أنواع: (الخشاب، م. دون سنة .ص87)

_ الملكية: والتي على رأسها ملك أو فرد واحد.

_ الأرستقراطّية: هي التي تتولّى فيها جماعة من الأفراد؛ ولكنهم لا يعدّون كتلة أو أغلبية وهم يحكّمون لأنهم أكثر الناس حكمة.

_ الدسّتورية: هي التي تحكّم فيها أكثرية المواطنين.

لقد تجاوز" أرسطو "سابقيّه في بحث السياسة وفهمها، فقد أطلق بوضوح على بحثه فيها "علم السياسة" وحدّد نطاقه في الفصل الأول من الباب الرابع من كتّابه "السياسة" : (آشتي،ف.2000 .ص185)

1- أفضل السياسات والسياسة الفضلى والسياسة المفترضة.

المنارة للاستشارات

2- أواخر السياسات ملائمة لكل الدول.

3- النظام السياسي الملائم لكل دولة.

4- معرفة فوارق السياسات وتآلفها وخير الشرائع وأنسبها لكل حكم، فالسياسة نظام للدول يتناول كيفية توزيع السلطات ويحدد السلطة السياسية العليا وغاية كل مجتمع .

" .. كان على الإنسانية أن تنتظر عشرة قرون كاملة ليظهر "ابن خلدون" ويبعث علم الاجتماع أو بحوث علم الاجتماع السياسي من جديد ، إذ تعتبر أعمال "ابن خلدون" وعلى الأخصّ "المقدمة" علمًا اجتماعيًا سياسيًا حقيقيًا بالمفهوم الحديث، إضافة إلى أنّها تشتمل على بحوث في دراسة التاريخ وتفسير الظواهر الاجتماعية ودراسات في القوانين التي تتحكّم في تطّور هذه الظواهر الاجتماعية. " (بوتول، غ. دون سنة.ص73)

عاش "عبد الرحمن ابن خلدون" في فترة تميّزت بوجود وحدات أساسية متعددة ، ومستويات حضارية مختلفة تمثل فترة الانتقال؛ حيث كانت الأنظمة السياسية وأشكال الحكم التي سادت في العصور الوسطى في طريقها إلى الزوال، وظهور مجموعة جديدة من القوى السياسية والاقتصادية والروحية، وهذا ما ساعد على بناء فكر نظري يفسّر نشأة النظام السياسي ونموه ووصوله إلى القمة، ثم انحلاله وسقوط المجتمع والحضارة وذلك وفق القانون الثابت للسببية وهذا في إطار المجتمع الإنساني . (السويدي،م. 1998.ص24)حيث تبنّى نظرة كلية شاملة لقضايا العمران البشري والاجتماع السياسي، والتي من خلالها صاغ رؤيته للنظام السياسي؛ بوصفه واحدًا من النظم التي تقوم بدور محوري في البنية الاجتماعية، أو فيما أسماه أحوال العمران البشري على الجملة، وقد كان يعلم على وجه اليقين أنّ البحث في

المنارة للاستشارات

"شؤون العمران على الجملة" يقتضي رؤية تاريخية قادرة على استيعاب كافة العوامل البيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في العمران (محمد على ،م.دون سنة .ص117) والتي حدّد أبعادها في: البيئة (الجغرافية، الإيكولوجية) والاقتصادية والسياسية والثقافية باعتبارها المقومات الرئيسية لتحليل البنية الاجتماعية ولدراسة التطور الاجتماعي من صورة المجتمع (البدوي) إلى صورة أخرى أكثر تقدمًا (المجتمع الحضري). (السويدي، م. 1998 .ص24)

"فابن خلدون " أسّس علمًا جديدًا متميزًا عن التأريخ ومتميزًا عن علم السياسة المدنية المختص بما يجب أن يكون عليه المجتمع؛ وموضوعه العمران البشري والاجتماع السياسي القائم على حمل المصالح العامة ومدرجاته قيام الدول وانحلالها وأشكالها وما يتبعها. إنّ هذا العلم معني بالسياسة من منظور اجتماعي واقعي، أو هو حسب مصطلحات عصرنا تأسيس لعلم اجتماع سياسي. (أشتي،ف. 2000 .ص83) يشتمل على:

- القول بضرورة الاجتماع الإنساني لأسباب الحياة واستمرارها، والذي هو المدينة في اصطلاح السابقين والعمران في اصطلاحه؛ وهذا الاجتماع يتطلب وازع ،حيث يختلف الاجتماع تبعًا لطبيعة الأقاليم الجغرافية وتبعًا لاختلاف الأجيال وأحوالهم واختلاف نحلهم في المعاش، أما الوازع فيقوم على العصّبية التي تكوّن الالتحام بالنسب أو توهّمه وتكون الرئاسة للعصبية الأقوى وغايتها الملك الذي لا يحصل إلا بها ،فالدولة قائمة على العصبية تكُبر بكبرها وتلاحّمها ،وتضعُف بكثرة العصّائب وضعفها ،كما تقوى الدعوة الدينية بها (هنداوي،ح.1996 .ص81)

المنارة للاستشارات

- كيفية تكّون الدولة والسلطة، ومدى علاقة ذلك بقوة العصّبية وضعفها؛ فالعصّبية كما يرى تقوم على صلة الدّم أو على صلة المصّاهرة أو على صلة الولاء أو على صلة الجوار أو على صلة الاصطناع (الجند مثلا).

وتمر الدولة بثلاثة مراحل في عمرها : (أشتي،ف.2000 .ص21)

- مرحلة التأسيس المرتبطة بخلق البداوة وخشونتها وصورة العصّبية.

- مرحلة الاستقرار المرتبطة بالحضارة والترف وأحكام الصنّاع وانكسار صورة العصّبية بعض الشيء.

- مرحلة التراجع المرتبطة بسقوط العصّبية وازدياد الترف.)

أمّا أطوارها فخمسة: (أشتي،ف.2000 .ص22)

1- طور الظفر والاستيلاء على الملّك وانتزاعه من الدولة السابقة والعمل على تدعيمه.

2- طور الاستبداد أو الإنفراد بالسلطة والتنكر لأهل العصّبية القاهرة والالتجاء إلى اتخاذ الموالي وجنود الارتزاق.

3- طور الفراغ والدّعة لتحصيل ثمرات الملك وهو ما تتزع إليه طبائع البشر من تحصيل المال وتخليد الآثار وبُعد الصّيت.

4- طور القناعة والمسالمة، ويكون صاحب الدولة قانعًا بما ورثه من أبائه ويكتفي باقتفاء أثارهم وسيرهم.

المنارة للاستشارات

5- طور الإسراف والتبذير ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلافا ومبذرًا خاضعًا لنزواته وشهواته وسرعان ما تصاب الدولة بالهرم الذي يؤدي إلى انحلالها وفنائها، لأن الهرم إذا نزل بدولة فإنّه لا يرتفع .

عصر "الأمير".

عرفت أوروبا خلال تحوّلها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث حركة فكرية عرفت بحركة التنمية، والتي وصلت إلى أوجّ تطوّرها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، لقد جاءت هذه الحركة كردّ فعل للمواجهة بين النظام الإقطاعي القديم والنظام الرأسمالي الناشئ، بين سيطرة الكنيسة والفكر الديني وتبلور العقلانية والتفكير العلمي.

وقد تمثلت الخلفية التي أفرزت الفكر التنويري ثلاثة أبعاد أساسية هي: (زايد.أ،2007ص63)

- انهيار نظام الكنيسة والإيديولوجية الإيثولوجية التي ارتبطت به.

- نمو التفكير العلمي والعقلاني الذي أدّى إلى تحرّر العقل الإنساني واتجاهه إلى محاولة فهم واقعه.

- انهيار الإقطاع وما ترتب عنه من صراعات بين البورجوازية الناشئة وبين نبلاء الإقطاع.

لقد كان ظهور"ميكيافليي" متزامناً مع الحقبة الأولى من عصر النهضة وبدء تفكك الإمبراطورية والاتجاه نحو قيام الدولة الحديثة كما تميز عصره باختراع المطبعة والنتائج المترتبة عنها ،وإنجازات الثورة الإنكليزية وما تلاها من قوانين تأسيس

المنارة للاستشارات

الدولة الدستورية في بريطانيا ،كذلك ما حقّقه حكم " لويس الرابع عشر" في قيام اكتمال الدولة الفرنسية الحديثة .(قربان.م،1986ص183)

حيث تميز الفكر السياسي في تلك الحقبة بمايلي : (إحسان محمد ،ح. 2005 .ص74)

- التمييز بين الدين والدولة في رؤية السياسة .
- القول بالدولة القوية والحديثة في موضوع السياسة .
- اعتماد المقاربة التاريخية في معالجة قضايا السياسة .

لقد دشّن "ميكيافليي" الإيطالي وابن عصر النهضة الحقّبة الأولى من المرحلة الجديدة في الفكر السياسي في أوروبا، فيما يمكن أن نسمّيه "العلم السياسي" دون أن يعلن أنّه بصدد علم جديد للسياسة. فهو المؤسّس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي الحديث كما يقول "غاستون بوتول".(دون سنة.ص92)

حيث حاول صاحب كتاب "الأمير" أن يستقل تمامًا بعلم السياسة ويفصله عن علم الأخلاق "..مادام الشر من طبيعة البشر ومن خصال الإنسان فإن السلطة التي تقيه عواقب هذا الشر هي بالنسبة إليه خير قائم بذاته فالدولة تحمي الإنسان من الشرُور والأضرار ؛ ولذلك يجب أن تستقل الدولة عن الأخلاقية ،ومن ثم لاتخضع السلطة لقواعد الخير والشر, ولكن السلطة إنما تخضع فقط للقواعد الموضوعية التي تفرضها متطلبات وجود الدولة أو السلطة ؛ حيث تتعارض القواعد الموضوعية للسلطة مع تلك القيم والفضائل الفردية التي يتعارف عليها الناس" (دوفرجيه .م،1991 .ص122) و القواعد الموضوعية التي تكفل البقاء للدولة وللسلطة هي التي تفرض نفسها، فتحاول أن تبقى أبدًا بقواعدها الفاضلة وتنجح فيما تهدف إليه. ومن هنا

المنارة للاستشارات

يدرس "ميكيافلي" السلطة والدولة والنظام،على أنّها جميعًا ظواهر سياسية قائمة بذاتها. (قباري .إ ،1992 .ص64)

يخوض كتاب "الأمير" في الملكيات أو الحكومات المطلقة،ويكتب بصورة كاملة تقريبا عن أساليب الحكم ،وعن الوسائل التي تقوى بها الدول،والسياسات التي تستطيع بها توسيع قوتها والأخطاء التي تؤدي إلى انحلالها وقلبها.وتكاد التدابير السياسية والعسكرية تكون الأشياء الوحيدة التي يهتم بها؛ فهو يفصلها فصلا تامًا عن الاعتبارات الدينية والأخلاقية والاجتماعية (محمد على.م، دون سنة .ص133)

حيث تدور أفكاره حول قضيتين أساسيتان هما: (فضل الله.م ،2008 .ص263)

- التسليم بأن الطبيعة البشرية أنانية في جوهرها، وأن الدوافع الفعالة التي يجب أن يعتمد عليها أي رجل دولة قوامها الاستئثار بالذات ؛ مثل الرغبة في الأمن عند الجماهير والرغبة في السلطة عند الحكام ،فالحكم مبني في الحقيقة على ضعف وقصور الفرد العاجز عن حماية نفسه عند العدوان من جانب الغير ما لم تسانده قوة الدولة .

- إن الدولة الناجحة يجب أن يؤسسها رجل واحد ؛ وما يخلقه من قوانين وحكم يُحدد الطابع الوطني لشعبه ومن القانون تنشأ الفضيلة الأخلاقية والمدنية ، وعندما يصبح المجتمع فاسداً فلن يستطيع أبدًا إصلاح نفسه ولكن يجب أن يتولى قيادته مُشرع واحد يستطيع أن يعيده إلى المبادئ الصحيحة.

ومن الناحية العملية ليس ثمة حّد لما يستطيع رجُل الدولة أن يقوم به؛ ففي وسعه أن يُحطم دولًا قديمة ويُقيم دولًا جديدة، و أن يُغير أشكال الحكم، وينقل المجموعات السكانية، ويُدخل فضائل جديدة على أخلاق رعاياها

المنارة للاستشارات

ويمكن إجمالا تلخيص ما جاءت به أفكار "ميكيافليي"في كتابه "الأمير" من خلال المقولات التالية : (إحسان.م،2005.ص100)

1- طبيعة النفس البشرية ؛ لقد نظر "ميكيافليي" إلى الإنسان نظرة متشائمة وقاتمة لأنه يعتقد بأن طبيعة النفس البشرية شريرة وبائسة ومتدنية نتيجة لعناصرها التكوينية التي تطغى عليها النزعات والميول الحيوانية والوحشية غير المهذبة .

2- سبل تطبيع النفس البشرية ؛ إن النفس البشرية ذات الخصال الشريرة ليس من السهولة بمكان تطبيعها ومع هذا فإن هناك أساليب قاسية وحازمة يمكن" للأمير" أن يعتمدها في تهذيب وتطبيع النفس البشرية

كالقسوة والشدّة والعنف وحتى الحرمان والتجويع؛ ذلك أن مثل هذه الأساليب الحازمة تخلص الناس من شرورهم وتجعلهم مطيعين وملتزمين.

3- عدالة الحاكم مع الرعية ؛العدالة في مفهوم "ميكافيلي" هي اعتماد السلوك الذي يتناسب مع الحدث الذي يتصرف "الأمير" تجاهه ،في حين أن الظُلم هو التصرف نحو الحدث بطريقة تتناقض مع خصوصيته وطبيعته ؛ ذلك أن "الأمير" يكون عادلاً مع الرعية في حال أستعمل معهم أساليب العنف والتنكيل لأنها الأساليب التي تتناسب تماماً مع طبيعتهم الشريرة .

4- الغاية والوسيلة ؛ يعتمد "ميكيافليي" في جميع أطروحاته على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، والغاية بالنسبة "للأمير" هي البقاء في كرسي الحكم لأطول فترة زمنية ممكنة ،يستطيع خلالها التمتع بالحكم بكل ما يوفره له من منافع وامتيازات مادية ومعنوية يسعى للحفاظ عليها مهما كلفه ذلك من جهود ، أما الوسيلة التي يعتمدها "الأمير" للبقاء في الحكم فهي كل الأفعال التي تضمن له ذلك ؛ سواء كانت أخلاقية أو غير أخلاقية ،شريفة أو غير شريفة ؛فغاية "الأمير" التمتع بشهوة الحكم ووسيلته في ذلك كل ما يحقق له هذه الغاية .

المنارة للاستشارات

ونستنتج أخيرًا من معالجته السياسية قضيتان يمكن إدخالهما في محاولة جعل السياسة علماً ؛ وهو قولّه بدوّرية التاريخ وقولّه بقيام الحُكم على القوة ، فتكون هاتان القضيتان ؛ مع الرؤية الفاصلة للسياسة عن الدين والمعالجة لها في معطياتها الواقعية تبعاً للملاحظة و للمقترب التاريخي ، أهم القضايا التي تضع كتابات "ميكيافليي" في سياق جديد للمعرفة السياسية (أشتي.ف،2000 .ص131)

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

وبذلك تكون الجذور التاريخية والفلسفية للتفكير السياسي الإنساني تزال وفية لثنائية الاجتماع والسياسة فحتى وإن كانت تستند على أدبيات القانون والدين والأخلاق إلا أنها أنتجت لنا عبر العصور مقولات سوسيولوجية خالصة شكّلت الإطار العام الذي تدور حوله المفاهيم الأساسية التي قام عليها علم الاجتماع السياسي .

المنارة للاستشارات

المراجع:

1. أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الكتاب، القاهرة، (دون سنة)
2. إبراهيم إبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، 1998.
3. أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ، القاهرة ،2007.
4. إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، 2005.
5. جان بيار كوت، جون بيار موني، من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1985.
6. جورج بالا نديه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ، بيروت، 2007.
7. جوليان فروند، ماهي السياسية، ترجمة يحي علي أديب، وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق (دون سنة)
8. 8- حسين هنداوي ،التاريخ والدولة مابين ابن خلدون وهيغل ،دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.
9. شوميلية، جاندرو كوزرافييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة د.إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2005.
10. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1983.

المنارة للاستشارات

11. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، زهرة الشرق، القاهرة (دو ن سنة)
12. عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي، النشأة والتطور والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة الحديثة، بيروت، 2001.
13. عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
14. فضل الله محمد إسماعيل، فلسفة السياسة. الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 2008.
15. غاستون بوتول، علم الاجتماع السياسي، ترجمة خليل الجر، المنشورات العربية، (دون سنة)
16. غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة ،ترجمة نسيم نصر، منشورات عويدات ،الطبعة الثانية ،بيروت ، 1982
17. فارس أشتي، مدخل إلى العلم بالسياسة، بيسان للنشر والتوزيع للإعلام ، الطبعة الأولى، بيروت، 2000 .
18. موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت، 1991.
19. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
20. محمد فايز عبد أسعيد، قضايا علم السياسة العام ، دار الطليعة، بيروت، 1994.
21. مصطفى الخشاب، تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (دون سنة)

المنارة للاستشارات

22. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول: الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية (دون سنة)
23. محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني: القوة و الدولة، دار المعرفة الجامعية(دون سنة)
24. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، مبادئه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
25. ملحم قربان، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي، دار الإنماء ، بيروت ،1986
26. نداء صادق الشريفي ، أصول علم الاجتماع السياسي، دار جهينة، عمان، 2010.

المنارة للاستشارات